

فاعلية مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية في تحقيق أهدافه

**The Effectiveness Of The Livelihood Support Project For The Mothers
Of Community School Children In Achieving Its Objectives**

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية
" تخصص تنمية وتخطيط "

إعداد/

شيماء خالد يوسف

إشراف/

الدكتورة

نجلاء رجب أحمد السيد

استاذ مساعد بقسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

الأستاذة الدكتورة

نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن

أستاذ بقسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

ملخص البحث :

يعتبر التعليم من أهم محركات التنمية لأنه بمثابة الاستثمار الأمثل للموارد البشرية وهو جوهر تلك العملية وهدفاً قومياً باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ، وانطلاقاً من أن التعليم هو أكثر العناصر تأثيراً للخروج من دائرة الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية وضعف المستوي المعيشي وتحسين نوعية الحياة، وعليه استوجب البحث عن صيغ جديدة تستوعب الأطفال خاصاً في المناطق الريفية والمناطق النائية فكانت المدارس المجتمعية أكثر مرونة في قبول الأطفال المحرومين من التعليم ، لذا حرصت الدولة علي إنشاء مؤسسات التعليم المجتمعي بأنماطها المختلفة وأوجبت إلزامية ومجانية التعليم للجميع وأكدت على حق الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية ، لذا تسعى الباحثة من خلال الدراسة الحالية إلي تسليط الضوء علي احد أهم مشروعات التمكين الاقتصادي وهو (مشروع دعم سبل العيش لأمهات الأطفال في المدارس المجتمعية) حيث هدف المشروع تمكين الأسر الفقيرة محدودة الدخل من خلال إتاحة فرص توليد الدخل لضمان استثمار الأسر في تعليم أطفالهم من خلال المؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي بالتعاون مع منظمة العمل وبرنامج الغذاء العالمي تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي ...

وعليه توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى فاعلية المشروع في ضمان استمرارية الأطفال في التعليم بالمدارس المجتمعية ككل كما تحدده المستفيدات بلغ قوته نسبة (90.6%) وهو مستوى مرتفع.

وعليه تستخلص الباحثة بعض التوصيات التي تدعم وتعزز التعليم المجتمعي لتحقيق أقصى فاعلية لتلك المدارس المجتمعية :

التوصيات:

- العمل علي تحسين نظرة المجتمع للتعليم المجتمعي، وتقليص الفجوة بين التعليم العام والتعليم المجتمعي .
- قيام الأعلام بتهيئة مجتمعية للتوعية بجهود التعليم المجتمعي لمواجهة ظاهرة التسرب التعليمي .

الكلمات المفتاحية : التنمية - التعليم - تحسين نوعية الحياة - المدارس المجتمعية- إتاحة الفرص التعليمية - الفئات المهمشة والمحرومة .

Abstract

Education is considered one of the most important engines of development because it is the optimal investment of human resources and it is the essence of that process and a national goal as a basic human right, and based on the fact that education is the most influential element to get out of the cycle of poverty, poor economic conditions, poor standard of living and improving the quality of life, and accordingly the research necessitated For new formulas that accommodate children, especially in rural and remote areas, community schools were more flexible in accepting children deprived of education, so the state was keen to establish community education institutions in its various forms and required compulsory and free education for all and emphasized the right of marginalized and deprived groups of educational services, so it seeks The researcher, through the current study, aims to shed light on one of the most important economic empowerment projects, which is (the project to support livelihoods for mothers of children in community schools).

For social solidarity in cooperation with the Labor Organization and the World Lunch Program under the umbrella of the Ministry of A For social solidarity... Accordingly, the results of the study concluded that the level of effectiveness of the project in ensuring the continuity of children in education in community schools as a whole, as determined by the beneficiaries, reached a strength of (90.6%), which is a high level. Accordingly, the researcher draws some recommendations that support and enhance community education to achieve the maximum effectiveness of those for community schools: Recommendations:

- Work to improve the society's view of community education, and reduce the gap between public education and community education.
- The media prepares a community to raise awareness of community education efforts to confront the phenomenon of educational dropout.

Keywords: development - education - improving the quality of life - community schools - providing educational opportunities - marginalized and disadvantaged groups.

أولاً: مشكلة الدراسة:-

تعد التنمية هدفاً أساسياً تسعى إلي تحقيقه المجتمعات النامية والمتقدمة علي حد سواء وذلك باعتبارها وسيلة يمكن عن طريقها تحقيق معدلات من الرقي والتقدم والرفاهية والخروج من دائرة التخلف واللاحق بركاب التقدم الذي أصبح يسير بمعدلات سريعة ومتلاحقة. (الجوهري، 2000، ص 276)

فالتعليم من أهم محركات التنمية لأنه بمثابة الاستثمار الأمثل للموارد البشرية وهو جوهر تلك العملية وهدفاً قومياً باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان "وهذا ما نصت عليه المادة (19) إن التعليم حق لكل مواطن وفقاً لمعايير الجودة العالمية" (دستور جمهورية مصر العربية، 2014، ص 11)، فالتعليم ضلع أساسي في تحديد مستويات المعيشة وان الدول والأفراد الذين ليس لديهم الفرص في اكتساب المهارات والمعارف التي يوفرها التعليم يتأخرون عن ركب الحياة المعاصرة لذا وفي الآونة الأخير اهتمت الدولة بتعزيز تكافؤ الفرص التعليمية للجميع.

وبزيادة معدلات الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية و ضعف المستوي المعيشي للأسر الفقيرة خاصاً في المناطق الريفية والمناطق النائية تفتت ظاهرة عمالة الأطفال وأصبحت واحدة من أهم المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تواجه المجتمعات الإنسانية وخاصة في المجتمعات النامية وأن هذه الظاهرة باتت تشكل تحدياً تنموياً كبيراً لذلك أولت المنظمات والهيئات المحلية والدولية اهتماماً كبيراً وعمدت إلي تبني استراتيجيات وسياسات وبرامج تهدف إلي مواجهة الظاهرة والحد منها حيث أصبح القضاء عليها أمرً ملزماً وليس اختياراً.

وانطلاقاً من شعار التعليم للجميع (All For Education) وأن التعليم هو أكثر العناصر تأثيراً في مكافحة الفقر وتحسين نوعية الحياة، حرصت مصر بعقد العديد من الاتفاقيات من خلال وزارة التربية والتعليم والمجتمعات المحلية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على إنشاء مؤسسات التعليم المجتمعي بأنماطها المختلفة (الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، 2015، ص 16).

فمدارس التعليم المجتمعي تعتبر أكثر ملائمة ومرونة وقبولا لمجتمعات معينة وأطفال بعينهم مثل المناطق النائية والمحرومة التي تبعد عن مدارس التعليم الرسمي، والأسر شديدة

الفقر التي تعتمد على أطفالها في دعمها اقتصادياً، كما يعد هذا النوع من التعليم السبيل الوحيد لعودة الأطفال الذين حرموا من التعليم للسعي إلى العمل.

وكان السبيل الوحيد بإيجاد سبل وصيغ جديدة للتعامل مع قضايا الحرمان من التعليم وانتشارهم من الفقرو الضياع ...

وعلى أستوجب البحث عن صيغ جديدة لاستيعاب الأعداد الهائلة من الأطفال المحرومين من التعليم وكانت من أهم تلك الصيغ مدارس التعليم المجتمعي وخاصة في المناطق النائية، حيث نشأت عام 1992 وتضم مدارس المجتمع، ومدارس الفصل الواحد، والمدارس الصديقة للفتيات والمدارس الصغيرة، ورغم الجهود التي تبذلها الدولة من خلال وزارة التربية والتعليم لضمان التحاق جميع الأطفال بالتعليم فلا تزال هناك العديد من المعوقات التي تواجه توفير مدارس التعليم المجتمعي مثل نقص معدلات إنشاء المدارس المجتمعية في المناطق النائية ونقصاً واضحاً في التمويل والإمكانات المادية والإدارية .

وتأكيداً على ما سبق هدفت دراسة(بيومي، 2009) إلى زيادة معدلات إنشاء مدارس التعليم المجتمعي في المناطق النائية و دمج التعليم المجتمعي في صميم النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية، وتوصلت إلى أن هناك ضرورة لتحديد غايات طموحة مدعومة باستراتيجيات تنفيذية والتزامات مالية يمكن التنبؤ بها لتحقيق التعليم المجتمعي.

كما اهتمت دراسة (الطاهر، 2010) في التعرف على بعض معايير جودة مؤسسات التعليم المجتمعي من وجهه نظر بعض الجهات الأجنبية مثل اليونسكو واليونسيف، والمحلية مثل الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار والهيئة القومية لضمان جودة التعليم، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن هناك نقصاً في الإمكانيات وضعف في تمويل مدارس التعليم المجتمعي .

كما أضافت دراسة(منصور، 2013) بعض النقاط الهامة مثل أهمية تفعيل العلاقة بين المدرسة المجتمعية والمجتمع المحلي و العمل التطوعي حيث توصلت الدراسة إلى أهمية الشراكة المجتمعية وتعبئة موارد المجتمع المحلي وضرورة تبني وزارة التربية والتعليم سن تشريعات تشجع المدارس والمجتمع المحلي في المشاركة باتخاذ القرار التربوي وتطبيق مبدأ المساءلة علي المدرسة نحو تحقيق الجودة في مخرجاتها .

وتتفق مع الدراسة السابقة دراسة (Fratt, 2006) في تحديد أثر تلك الشراكة بين المدرسة و المجتمع المحلي بالولايات المتحدة إلى انخفاض مشكلات التلاميذ السلوكية التحصيلية وتجاوز الصعوبات الدراسية وانخفاض معدلات التسرب وتحسن مستوى التحصيل الدراسي كما أوصت الدراسة بأنه يجب أن تؤسس مجالس أولياء استشارية هادفة وليس مجرد مجالس شكلية، كما يجب على المدارس أن تعقد اجتماعات يشارك فيها أولياء الأمور .

وتوصلت دراسة (Kelly, 2011) أن المدارس ملتزمة بسد فجوة التحصيل الدراسي بين تلاميذ الطبقة الوسطى وذوي الدخل المنخفض ، كما أكدت هي الأخرى علي مبدأ المشاركة بين المدرسة ومنظمات المجتمع المحلي لإنشاء برنامج مدمج للعلاقة بين المدرسة والأسرة لمعالجة مشكلات التلاميذ الدراسية وتحسين المستوى الأكاديمي.

وعليه أكدت نتائج دراسة (Shillin, 2009) أن هناك مردودًا اجتماعيًا وثقافيًا واضح لمداس التعليم المجتمعي علي المجتمع ككل ، وضرورة تدعيم تلك المدارس بوسائل التعليم الحديثة وتكنولوجيا المعلومات لتطويرها، وتحقيق تعليم يتسم بالجودة لتحسين مدارس التعليم المجتمعي.

وتفردت دراسة (حسين رشوان ، 2016) عن ما سبقها من دراسات في رسم صورة شاملة للتعليم المجتمعي ومؤسساته والوقوف على نقاط القوة وتزكيته و نقاط الضعف التي تحول دون تأدية عمل مؤسساته والعمل علي معالجتها، وعلي الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة تجاه مؤسسات التعليم المجتمعي إلا أن هناك قصورًا شديدًا في أداء تلك المؤسسات مما نتج عنه منتجًا تعليميًا ضعيف ولا يرتقي إلي لمستوي المستهدف ، مما أدى إلى وجود الكثير من جوانب القصور والسلبيات التي تعاني منها مؤسسات التعليم المجتمعي، ومنها ما يتعلق بالنواحي المالية والنواحي الإدارية والنواحي الاجتماعية .

وقد توصلت الباحثة من تلك الدراسات إلي أن هناك نقصًا في أعداد المدارس في المناطق النائية رغم الجهود التي تبذلها الدولة في تفعيل دور مدارس التعليم المجتمعي ورفع جودتها إلا أن نقص التمويل والإمكانات أوجب ضرورة الشراكة وتعبئة موارد المجتمع المحلي لتقديم الخدمات والبرامج التنموية التي لها مردود اجتماعي واقتصادي علي طلاب تلك الأسر ذات الدخل المنخفض حتى يضمن استمرارية الطلاب في التعليم و يقلص فرص عمالة الأطفال

وتأتى الدراسة في إطار تحقيق أهداف الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030 التي تؤكد علي إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز وفي إطار نظام مؤسسي، كفاء وعادل، ومستدام ومرن، وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتر بذاته، ومستتير ومبدع ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية (أهداف الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030)

وتحقيقاً للاستثمار الأمثل في الموارد البشرية تتضافر كافة الهيئات والمؤسسات القائمة الحكومية والأهلية من أجل تحقيق هدف قومي وهو التنمية والحد من عمالة الأطفال وهذا ما أكدت عليه صندوق الأمم المتحدة للأمم المتحدة والطفولة "اليونيسيف" في توجيهه مزيداً من الاهتمام نحو الطفولة من خلال عمليات التمكين الاقتصادي للأسر أطفال مدارس التعليم المجتمعي لضمان حقهم في التعليم عن طريق التعبئة المجتمعية وتظافر كافة الجهود من الدولة لتحقيقها

لذا تسعى الباحثة من خلال الدراسة الحالية إلي تسليط الضوء علي احد أهم مشروعات التمكين الاقتصادي وهو (مشروع دعم سبل العيش للمهات الأطفال في المدارس المجتمعية) حيث كانت بداية المشروع بناءً علي مذكرة التفاهم المبرمة بين وزارة التضامن الاجتماعي وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بجمهورية مصر العربية في 10/3/2015 بشأن تنفيذ مشروع تعزيز إتاحة الفرص التعليمية ومكافحة عمالة الأطفال وعلي الاتفاقية الموقعة بين المؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي وبرنامج الأغذية العالمي بتاريخ 23/11/2016 بشأن تطبيق دعم الأنشطة المستدامة لتعزيز الإتاحة لتعليم الأطفال ومكافحة عمالة الأطفال في مصر. (وزارة التضامن الاجتماعي، 2017)

هدف المشروع تمكين الأسر الفقيرة محدودة الدخل من خلال إتاحة فرص توليد الدخل لضمان استثمار الأسر في صحة وتعليم أطفالهم من خلال المؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي بالتعاون مع منظمة العمل وبرنامج الغذاء العالمي تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي .

النطاق الجغرافي للمشروع في 10 محافظات شمال الصعيد وهي (محافظات الجيزة، القليوبية، الدقهلية، كفر الشيخ، الغربية، البحيرة، مرسى مطروح، قنا، المنيا الفيوم). ليصبح إجمالي عدد المستفيدات من المشروع علي مستوى الجمهورية أكدت وزارة التضامن

وارتكز المشروع علي :

- 1- مؤشر التعليم .
- 2- مؤشر حماية الطفل
- 3- مؤشر الصحة .
- 4- مؤشر عمالة الطفل.
- 5- مؤشر التمكين الاقتصادي للأمهات .

وسوف الباحثة بالتركيز في البحث الراهن علي محور التعليم فقط ...

وتأسيساً علي ما سبق تتركز مشكلة الدراسة علي قياس مدي فاعلية مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال مدارس التعليم المجتمعي في تحقيق أهدافه ؟ وذلك من خلال :-

- 1- ضمان استمرارية الأطفال في مدارس التعليم المجتمعي دون عمل الطفل لإعالة الأسرة .
- 2- كما تهتم الدراسة بالوقوف علي تحقيق الهدف الأساسي من المشروع تمهيداً للخروج بتوصيات لزيادة فاعلية "مشروع دعم سبل العيش لأمهات الأطفال في المدارس المجتمعية للحد من عمالة الأطفال" من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية .

ثانياً: أهمية الدراسة :

تحدد أهمية الدراسة فيما يلي :

1. ما ناشدت به المنظمات الدولية مثل "اليونيسيف" وبرنامج الغذاء العالمي بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والمؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي لإتاحة الفرص التعليمية ومكافحة عمالة الأطفال في مصر.
2. ازدياد أعداد مدارس التعليم المجتمعي علي مستوى الجمهورية لتصبح 1598 كما زاد عدد تلاميذ التعليم المجتمعي 185052 وزاد عدد فصول التعليم المجتمعي عام 2021 / 2022 لتصبح 7121، فيما يشير إلي ضرورة تقييم تلك المشروعات (الكتاب السنوي لوزارة التربية والتعليم ، 2021/2022).

3. تدعيم أهداف التنمية المستدامة في رؤية مصر 2030 التي تؤكد علي :

تحقيق المساواة في الحقوق والفرص وتكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق العدالة المكانية وسد الفجوات التنموية الجغرافية للوصول إلي المدارس المجتمعية في المناطق النائية والمحرومة من التعليم للقضاء علي عمالة الأطفال وحماية حقوق الطفولة والحد من عمالة الأطفال.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيس للدراسة في: " قياس فاعلية مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية في تحقيق أهدافه":

وينبثق من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- (1) فاعلية المشروع في ضمان استمرارية الأطفال في التعليم بالمدارس المجتمعية.
- (2) الخروج بتوصيات لزيادة فاعلية مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية في تحقيق أهدافه.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

يتحدد التساؤل الرئيس للدراسة في: " ما مدى فاعلية مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية في تحقيق أهدافه؟":

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- (1) ما مدى فاعلية المشروع في ضمان استمرارية الأطفال في التعليم بالمدارس المجتمعية؟
- (2) ما التوصيات المقترحة لزيادة فاعلية مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية في تحقيق أهدافه؟

خامساً: مفاهيم الدراسة :

مفهوم الفاعلية : (Effectiveness)

لفاعلية لغةً : الفاعلُ : العاملُ، القادرُ. والفاعليةُ : وصف كل ما هو فاعل . (مصطفى

وآخرون، ص 745)

تعرف الفاعلية في اللغة بأنها مقدرة الشيء على التأثير (المعجم الوجيز، 2000، ص

.(77)

ويشير جيمس برايس ((James price إلى أن الفعالية يقصد بها عامة درجة تحقيق الأهداف. (Price, 1968, p 3)

ويرى (سيشور وإفريام) الفعالية بأنها مدى قدرة المنظمة على استغلال الفرص المتاحة لها من البيئة في الحصول على احتياجاتها من المصادر النادرة، أي الموارد ذات القيمة من أجل استمرار نشاطه (Hall, 1972, p 37). وعرف أيضا الفعالية على أنها القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة والتي يمكن قياسها مثل هدف الربح أو هدف النمو. (بورقية، 2000، ص41)

والتعريف الإجرائي للباحثة :

تأثير المشروع في تحسين سبل العيش للأهات أطفال المدارس المجتمعية للحد من عمالة الأطفال من خلال تدريب وتأهيل الأهات لريادة المشروعات والقروض لتمكينهم وذلك لحماية حقوق الأطفال في التعليم وحمايتهم من التعرض للخطر .

1- مفهوم المدارس المجتمعية :

يقصد بها " تلك الأنماط أو الصيغ التعليمية التي تهدف إلى توفير فرص التعليم للأطفال في المناطق الأقل حظاً، والمحرومة من الخدمات التعليمية في مصر الذين لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، أو الذين التحقوا وتسربوا منها في الشريحة العمرية (٦-٤ سنة) اعتماداً على مشاركة المجتمع (الهيئة القومية لضمان الجودة، 2015، ص16).

عرفت المدرسة المجتمعية: بأنها العلاقة التشاركية بين المدرسة والمجتمع، لتقديم الخدمات التي يحتاج إليها التلاميذ والمجتمع المحلي للمدرسة، والتعرف على العلاقات التي تربط بينهما، من أجل حل المشكلات وتحسين المهارات، وتنمية الجهود المشتركة لتوسيع فرص التعلم لجميع الأفراد في المجتمع المحلي بكافة فئاته. (Bloodworth, 2008)

والمدرسة المجتمعية تجسد رغبة واستعداد أفراد وهيئات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم ، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية ((Hiebert, 2006

التعريف الإجرائي للباحثة :

نمط أو صيغة تعليمية يتم من خلالها توفير فرص التعليم للأطفال في المناطق الريفية الفقيرة و المناطق النائية والمحرومة من الخدمات التعليمية الذين لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وتوجهوا إلي عمالة الأطفال نتيجة الظروف الصعبة للأسرة .

سادساً: الإجراءات المنهجية :

أولاً: نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة وفقاً لأهدافها إلى نمط الدراسات التقييمية التي تستهدف قياس فاعلية مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية في تحقيق أهدافه من خلال الاستشهاد في هذا الوصف والتحليل بمعطيات الدراسات السابقة والإطار النظري المرتبط بموضوع الدراسة.

ثانياً: أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات جمع البيانات وخطوات تصميمها :

اولا : أدوات جمع البيانات :

- استمارة استبار للمستفيدات حول فاعلية مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية في تحقيق أهدافه:
وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:

5. قامت الباحثة بتصميم استمارة استبار للمستفيدات حول فاعلية مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية في تحقيق أهدافه، وذلك بالرجوع إلى التراث النظري الموجه للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة.

6. قامت الباحثة بتحديد البعد الخاص بالتعليم الذي تشتمل عليها استمارة استبار المستفيدات، ثم تحديد وصياغة العبارات الخاصة بالبعد .

ثانياً : أساليب التحليل الكيفي والكمي:

اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على الأساليب التالية:

(أ) أسلوب التحليل الكيفي: بما يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة.

(ب) أسلوب التحليل الكمي: تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي/ المرجح، والانحراف المعياري والقوة

النسبية %، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا. كرونباخ)، ومعادلة سبيرمان - براون للجزئية النصفية للثبات، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين أحادي الاتجاه، والرسوم البيانية.

ثالثاً: المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة للمستفيدات من مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية بمركز الفيوم بمحافظة الفيوم وعددهن (300) مفردة.

رابعاً: خطة المعاينة:

(أ) وحدة المعاينة: تمثلت وحدة المعاينة للدراسة علي المستفيدات الحاصلات على قروض من مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية بمركز الفيوم بمحافظة الفيوم أياً كان سنها أو حالتها الاجتماعية أو مستواها التعليمي أو طبيعة عملها، أو عدد أبنائها، أو نوع مشروعها.

(ب) إطار المعاينة: تم حصر المستفيدات من مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية بمحافظة الفيوم، وبلغ عددهم (4433) مفردة. (إحصاءات المؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي فرع الفيوم، 2022م) وتوزيعهن كالتالي:

جدول رقم (1) يوضح توزيع المستفيدات مجتمع الدراسة

م	البيان	عدد المستفيدات	النسبة %
1	مركز الفيوم	1363	30.7
2	مركز سنورس	973	21.9
3	مركز إطسا	739	16.7
4	مركز ظاميه	693	15.6
5	مركز يوسف الصديق	535	12.1
6	مركز أبشواي	130	2.9
	الإجمالي	4433	100

وقد وقع اختيار الباحثة علي مركز الفيوم بمحافظة الفيوم نظراً لزيادة أعداد المستفيدات من المشروع، وكذلك نظراً لاستمرارية المشروع بمركز الفيوم، وذلك في ضوء تقارير المؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي فرع الفيوم، حيث بلغت نسبة المستفيدات من المشروع (30.7%).

(ج) نوع وحجم العينة: عينة عشوائية بسيطة، وتطبيق قانون الحجم الأمثل للعينة (الضحيان ، 2002 ، ص 247) بلغ حجم العينة للمستفيدات من مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية بمركز الفيوم بمحافظة الفيوم (300) مفردة.

خامساً: مجالات الدراسة:

(د) المجال المكاني: تمثل المجال المكاني للدراسة في المؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي فرع الفيوم المشرفة على مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية بمحافظة الفيوم.

(هـ) المجال البشري: تمثل المجال البشري للدراسة في المستفيدات من مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية بمركز الفيوم بمحافظة الفيوم وبلغ عددهن (300) مفردة.

(و) المجال الزمني: تمثل المجال الزمني للدراسة في فترة جمع البيانات من الميدان والتي بدأت في 2022/8/1م إلى 2022/10/12م.

سادساً: نتائج الدراسة وتحليلها:

أولاً: وصف المستفيدات مجتمع الدراسة:

(1) السن:

جدول رقم (2) يوضح توزيع المستفيدات حسب السن (ن=300)

م	الاستجابات	ك	%
1	أقل من 25 سنة	32	10.7
2	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	75	25
3	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	124	41.3
4	من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة	55	18.3
5	من 55 سنة إلى أقل من 65 سنة	14	4.7
	المجموع	300	100
	المتوسط الحسابي	38	
	الانحراف المعياري	10	

يوضح الجدول السابق أن: أكبر نسبة من المستفيدات في الفئة العمرية (من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة) بنسبة (41.3%)، يليها الفئة العمرية (من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة) بنسبة (25%)، ثم الفئة العمرية (من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة) بنسبة (18.3%)، يليها الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) بنسبة (10.7%)، وأخيراً الفئة العمرية (من 55 سنة إلى أقل من 65 سنة) بنسبة (4.7%). ومتوسط سن المستفيدات (38) سنة، وانحراف معياري (10) سنوات تقريباً.

(2) الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (3) يوضح توزيع المستفيدات حسب الحالة الاجتماعية (ن=300)

م	الاستجابات	ك	%
1	متزوجة	26	88.3
		5	
2	مطلقة	12	4
3	أرملة	23	7.7
	المجموع	30	100
		0	

يوضح الجدول السابق أن: أكبر نسبة من المستفيدات متزوجات بنسبة (88.3%)، يليها أرملة بنسبة (7.7%)، وأخيراً مطلقة بنسبة (4%).

(3) المؤهل الدراسي:

جدول رقم (4) يوضح توزيع المستفيدات حسب المؤهل الدراسي (ن=300)

م	الاستجابات	ك	%
1	أمية	11	38
		4	
2	تقرأ وتكتب	12	43
		9	
3	مؤهل متوسط	57	19
	المجموع	30	100
		0	

يوضح الجدول السابق أن: أكبر نسبة من المستفيدات تقرأ وتكتب بنسبة (43%)، يليها أميات بنسبة (38%)، وأخيراً الحاصلات علي مؤهل متوسط بنسبة (19%).

(4) عدد الأطفال بالأسرة دون سن 15 سنة:

جدول رقم (5) يوضح توزيع المستفيدات حسب عدد الأطفال بالأسرة دون سن 15 سنة

(ن=300)

م	الاستجابات	ك	%
1	1	12	4
2	2	68	22.7
3	3	126	42
4	4	64	21.3
5	5	30	10
	المجموع	300	100
	المتوسط الحسابي	3	
	الانحراف المعياري	1	

يوضح الجدول السابق أن: أكبر نسبة من المستفيدات عدد الأطفال بأسرهن دون سن 15 سنة تمثل في: ثلاث أطفال بنسبة (42%)، يليه طفلان بنسبة (22.7%)، ثم أربع أطفال بنسبة (21.3%)، يليه خمسة أطفال بنسبة (10%)، وأخيراً طفل واحد بنسبة (4%). ومتوسط عدد الأطفال بالأسرة دون سن 15 سنة عشر (3) أطفال، وانحراف معياري طفل واحد تقريباً.

(5) وظيفة الزوج:

جدول رقم (6) يوضح توزيع المستفيدات حسب وظيفة الزوج (ن=265)

م	الاستجابات	ك	%
1	قطاع حكومي	14	5.3
2	قطاع خاص	82	30.9
3	عمل موسمي	55	20.8
4	دوام جزئي	74	27.9
5	لا يعمل	40	15.1
	المجموع	265	100

يوضح الجدول السابق أن: أكبر نسبة من المستفيدات الزوج يعمل بالقطاع الخاص بنسبة (30.9%)، يليها يعمل دوام جزئي بنسبة (27.9%)، ثم عمل موسمي بنسبة (20.8%)، يليها لا يعمل بنسبة (15.1%)، وأخيراً قطاع حكومي بنسبة (5.3%).

(6) عدد سنوات الاستفادة من المشروع:

جدول رقم (6) يوضح توزيع المستفيدات حسب عدد سنوات الاستفادة من المشروع

(ن=300)

م	الاستجابات	ك	%
1	من سنتان إلى أقل من 4 سنوات	207	69
2	من 4 سنوات إلى أقل من 6 سنوات	93	31
	المجموع	300	100
	المتوسط الحسابي	4	
	الانحراف المعياري	1	

يوضح الجدول السابق أن: أكبر نسبة من المستفيدات عدد سنوات استفادتهن من المشروع في الفئة (من سنتان إلى أقل من 4 سنوات) بنسبة (69%)، يليها الفئة (من 4 سنوات إلى أقل من 6 سنوات) بنسبة (31%). ومتوسط عدد سنوات الاستفادة من المشروع (4) سنوات، وانحراف معياري سنة واحدة تقريباً.

(7) نوع المشروعات:

جدول رقم (7) يوضح توزيع المستفيدات حسب نوع المشروعات (ن=300)

م	الاستجابات	ك	%
1	مشروع خدمي	23	7.7
2	مشروع إنتاجي	112	37.3
3	مشروع حرفي	35	11.7
4	مشروع تجاري	130	43.3
	المجموع	300	100

يوضح الجدول السابق أن: أكبر نسبة من المستفيدات نوع مشروعهم مشروع تجاري بنسبة (43.3%)، يليها مشروع إنتاجي بنسبة (37.3%)، ثم مشروع حرفي بنسبة (11.7%)، وأخيراً مشروع خدمي بنسبة (7.7%).

من خلال البعد الأول " لفاعلية مشروع دعم سبل العيش لأمهات أطفال المدارس المجتمعية في تحقيق أهدافه ":

أولاً: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبعد الأول

1- فاعلية المشروع في ضمان استمرارية الأطفال في التعليم بالمدارس المجتمعية:

جدول رقم (3) يوضح فاعلية المشروع في ضمان استمرارية الأطفال في التعليم بالمدارس المجتمعية كما تحدده المستفيدات (ن=300)

م	العبارات	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية %	الترتيب
		لا		لى حد ما		نعم					
		%	ك	%	ك	%	ك				
1	يكفي العائد الذي يدره المشروع استمرار ابني في التعليم	1.7	5	34.3	103	64	192	2.62	87.4	9	
2	تتيح المدارس المجتمعية فرصة متكافئة لتعليم أبنائي دون تمييز	1.7	5	11	33	87.3	262	2.86	95.2	5	
3	تتيح المدارس المجتمعية فرصة جيدة للمساواة بين أبنائي بنين أو بنات	1.7	5	10.3	31	88	264	2.86	95.4	4	
4	ازداد وعيي بأهمية تعليم أبنائي بعد اشتراكي بالمشروع	1.3	4	11	33	87.7	263	2.86	95.4	4	
5	تواجد المدارس المجتمعية فرصة لإلحاق أبنائي بالتعليم دون تسربهم بسبب العائق المادي	1	3	9.7	29	89.3	268	2.88	96.1	1	
6	نمت المدارس المجتمعية شخصية أبنائي وإمكاناتهم	1	3	10.3	31	88.7	266	2.88	95.9	2	
7	أكسبت المدارس المجتمعية أبنائي سلوكيات إيجابية	1.3	4	10	30	88.7	266	2.87	95.8	3	
8	ألتزم بتعليم أبنائي حتي لا أخسر المشروع	4	12	30	90	66	198	2.62	87.3	10	

م	العبارات	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية %	الترتيب
		نعم		لى حد ما		لا					
		%	ك	%	ك	%	ك				
9	يحب أبنائي الذهاب إلي المدرسة المجتمعية	79	237	48	16	15	5	822	2.74	91.3	7
10	يتعلم أبنائي حرفه تعود عليهم بالنفع في المستقبل	41	125	36	12	13	3	586	1.95	65.1	11
11	يستمر أبنائي في تعليمهم حتي يصلوا إلي مستوي مناسب من التعليم	71	215	76	25	9	3	806	2.69	89.6	8
12	يتعلم ابني تعليم جيد في المدرسة المجتمعية	79	237	58	19	5	1	832	2.77	92.4	6
مستوى مرتفع	البعد ككل							978	2.72	90.6	4

بإستقراء الجدول السابق يوضح أن:

مؤشرات فاعلية المشروع في ضمان استمرارية الأطفال في التعليم بالمدارس المجتمعية كما تحدده المستفيدات, تمثلت فيما يلي:

- حيث جاءت العبارة "تواجد المدارس المجتمعية فرصة لإلحاق أبنائي بالتعليم دون تسربهم بسبب العائق المادي" في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (2.88) وبقوة نسبية (96.1%) ، يليه جاءت العبارة " نمت المدارس المجتمعية شخصية أبنائي وإمكاناتهم" في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (2.88) وبقوة نسبية (95.9%) ، ثم جاءت عبارة " أكسبت المدارس المجتمعية أبنائي سلوكيات إيجابية " في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح (2.87) وبقوة نسبية (95.8%) ، بينما جاءت العبارات " تتيح المدارس المجتمعية فرصة جيدة للمساواة بين أبنائي بنين أو بنات, وازداد وعيي بأهمية تعليم أبنائي بعد اشتراكي بالمشروع " في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (2.86) وبقوة نسبية (95.4%) ، ثم جاءت عبارة " تتيح المدارس المجتمعية فرصة متكافئة لتعليم أبنائي دون تمييز " في الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (2.86) وبقوة نسبية (95.2%) ، وتليها عبارة " يتعلم ابني تعليم جيد في المدرسة المجتمعية " في الترتيب السادس بمتوسط مرجح (2.77) وبقوة نسبية (92.4%) ، وجاءت عبارة "يحب أبنائي الذهاب إلي المدرسة المجتمعية " في الترتيب

السابع بمتوسط مرجح (2.74) وبقوة نسبية (91.3%) ، وجاءت عبارة "يستمر أبنائي في تعليمهم حتي يصلوا إلي مستوى مناسب من التعليم " في الترتيب الثامن بمتوسط مرجح (2.69) وبقوة نسبية (89.6%) ، وفي النهاية جاءت عبارة "كفي العائد الذي يدره المشروع استمرار ابني في التعليم " في الترتيب التاسع بمتوسط مرجح (2.62) وبقوة نسبية (87.4%) . يليه جاءت عبارة "ألتزم بتعليم أبنائي حتي لا أخسر المشروع " في الترتيب العاشر بمتوسط مرجح (2.62) وبقوة نسبية (87.3%) ، وأخيراً جاءت عبارة " يتعلم أبني حرفه تعود عليهم بالنفع في المستقبل " في الترتيب الحادي عشر بمتوسط مرجح (1.95) وبقوة نسبية (65.1%) ، وبالنظر للجدول نجد أن نتائج تشير إلي أن المتوسط العام لفاعلية المشروع في ضمان استمرارية الأطفال في التعليم بالمدارس المجتمعية كما تحدده المستفيدات بلغ متوسطه المرجح (2.72) وبقوة نسبية (90.6%) وهو مستوى مرتفع.

ثانياً: تحليل النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤلات الأول للدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تجيب على التساؤل الذي تم تحديده مسبقاً

والذي يتفق مع هدف الدراسة، وتوضح كالتالي:

(1) إجابة تساؤل الدراسة: ما مدى فاعلية المشروع في ضمان استمرارية الأطفال في التعليم بالمدارس المجتمعية؟ :

وما يدعو إلي التساؤل أن عبارة " تواجد المدارس المجتمعية فرصة لإلحاق أبنائي بالتعليم دون تسربهم بسبب العائق المادي " في الترتيب الأول وبقوة نسبية (96.1%) ، وقد يرجع ذلك إلي :

- ان المدارس المجتمعية جاهدت في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وكانت منارة وعامل جذب لهؤلاء الأطفال الذين حرموا من التعليم نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية ولبعدهم عن المدارس الحكومية حيث أثرت وجود المدارس المجتمعية علي ارتفاع معدلات التعليم بمناطق النجوع والقرى وانخفاض معدلات التسرب من التعليم حيث اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (2008 , Amendt) حيث حققت المدرسة نتائج ملموسة في تحسين التحصيل الأكاديمي لتلاميذ وزيادة الحضور وانخفاض معدلات التسرب، تكوين مهارات اجتماعية وتكيفية أفضل نتيجة التوسع في برامج التعلم المجتمعي ، وايضا دراسة (Fratt, 2006) حيث أثبتت ان الطلاب تجاوزت الصعوبات الدراسية وانخفاض معدلات التسرب وتحسن مستوى التحصيل الدراسي .
- كما أن وجود المدارس المجتمعية فرصة لانتساب مع ظروف الأطفال الذين يعملون بالتوازي مع تعليمهم نظراً لنظم التعلم المرن ومناهج التعليم المقدمة للطلاب التي تتشكل وتتغير مع أوضاعهم ومراحلهم المختلفة كما تعد طريقة تقديم الخدمة التعليمية بتلك المدارس جيدة لدرجة تجعل الأطفال راغبين بالتعلم محبين للمدرسة والمعلمين حيث اتفقت نتائج الدراسة مع ما اوصت

به دراسة (الصبع ، 2019) في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الريف والحضر وتحقيق مستويات اعلي من القراءة والكتابة بفصول الفرصة الثانية والوصول إلي مستويات عالية ، و أختلفت نتائج الدراسة عن ما قدمته دراسة السابقة (حسين رشوان ، 2016) أن هناك قصوراً شديداً في أداء تلك المؤسسات مما نتج عنه منتجا تعليمياً ضعيف ولا يرتقي إلي لمستوي المستهدف، مما يوضح تحسن في المنتج التعليمي المقدم من المدارس المجتمعية للطالب خلال السنين السابقة حتي وقتنا الحالي .

ومن الملاحظ ان عبارة " نمت المدارس المجتمعية شخصية أبنائي وإمكاناتهم" في الترتيب الثاني وبقوة نسبية (95.9%) ، وقد يرجع ذلك إلي :

- مدي أهمية التعليم في نمو الطفل وبناء شخصيته لما له من أثر علي بناء الأمم وتطورها وتنميتها مما يقوي قدرته الطفل في إتخاذ قرارات تخصه وقدرته في التعبير عن رأيه ومشاركته ، مما يؤكد علي حق الطفل في التعليم كما نصت عليه التشريعات الدولية والمحلية . حيث تتفق تلك النتائج مع دراسة (Shillin ,2009) أن هناك مردوداً اجتماعياً وثقافياً واضح لمداس التعليم المجتمعي علي المجتمع ككل .

ومن اللافت للنظر ان عبارة " أكسبت المدارس المجتمعية أبنائي سلوكيات إيجابية" وبقوة نسبية (95.8%) ، وقد يرجع ذلك إلي :

- أن للمدرسة المجتمعية دور هام جداً في تعديل سلوك التلاميذ حيث تؤثر ثقافة وبيئة المدرسة تأثيراً كبيراً في التقدم الأكاديمي للتلاميذ وعلاقاته بالآخرين يتوقع من كل مدرسة أن تقوم بالترويج لثقافة تزود التلاميذ ببيئة مدرسية داعمة، يتمكنون من النمو فيها اجتماعياً وأكاديمياً وترتبط بنسيج المجتمع المحيط .
 - يقوم الطالب باستثمار جميع أوقاته في المدرسية بشكل صحيح سواء في تعلم مناهج تؤهله لمواكبه زملائه في المدارس الحكومية أو المشاركة في الأنشطة المدرسية المفيدة ، أو تعلم حرفه مفيدة يمكن ان يستفيد منها .
 - مشاركة الطالب مع زملائه الأنشطة الطلابية المختلفة كرياضه معينه تهذب اخلاقه كما يتعلم الطالب الخضوع لضوابط وقواعد معينة داخل المدرسة لتعلم النظام .
- وقد اتفقت النتائج مع سعت إليه أهداف الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة رؤية مصر (2030) أن يساهم التعليم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير ومبدع ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية .

كما تفق تلك النتيجة علي اوصت به تقرير " إدارة التعليم لمدينة نيويورك" (NYCDOE) الطريقة التي يتصرف بها التلاميذ في المدرسة هي عامل رئيسي في إقامة بيئة مجتمعية مدرسية تتسم بالأمان والأحترام، وفي الحفاظ على تلك البيئة ، ولتعزيز سلوكيات التلاميذ الإيجابية، يتعين على جميع أفراد المجتمع المدرسي وطاقم المدرسة والأباء، معرفة وفهم قواعد السلوك التي يتعين على جميع التلاميذ اتباعها، ومعرفة التدخلات التي ستستخدم لمعالجة سوء السلوك، والعواقب التأديبية المترتبة على عدم الألتزام بتلك المعايير السلوكية.

وما يدعو إلي الدراسة ان "عبارة يكفي العائد الذي يدره المشروع استمرار ابني في التعليم " في الترتيب التاسع وبقوة نسبية (87.4%) ، وقد يرجع ذلك إلي :

- عدم كفاية القروض المقدمة للمستفيدات من المشروع كي تغطي احتياجات الأسرة والطفل مما لايشجع المستفيدات علي استمرار الطفل في التعليم بل سوء استغلاله في حرفه مفيدة له وللأسرة، ويعتبر ذلك له علاقة بالمستوي التعليمي للمستفيدات من المشروع حيث تتمثل نسبة المستفيدات تقرأن وتكتبن بنسبة (43%)، يليها أميات بنسبة (38%)، وأخيراً الحاصلات علي مؤهل متوسط بنسبة (19%) في إتخاذ قرارهن بتعليم ابنائهن .

- كما يؤثر في تعليم البنات المستفيدات من المدارس المجتمعية غالبًا لا يكملون التعليم بعد المرحلة الاساسية لوجوب زواجها طبقًا للعادات والتقاليد الخاصة بالريف .

- حين الانتقال إلي المراحل ما بعد التعليم الاساسي يدمج الاطفال في المدارس الحكومي فنسبه كبيرة منهم يشعرون بعدم الارتياح مع طلاب يختلفون عنهم في المستوي التعليمي أو البيئة والثقافة أو عدم القابليه لنظام تعليم مختلف وللبعد عن القرية بتكلفه انتقال ومصاريف دراسية إضافية .

ومن أهم ما توصلت إليه الباحثة أن عبارة " ألتزم بتعليم أبنائي حتي لا أخسر المشروع " في الترتيب العاشر وبقوة نسبية (87.3%) ، وقد يرجع ذلك إلي :

- تعتبر هذه العبارة من أهم العبارات التي كانت تقيس مدي حرص المستفيدات من المشروع بتعليم أبنائهن أما أنه مجرد ألتزام أدبي وإستيفاء لشروط المشروع ولكن كانت النتيجة صادمة ان الامهات أخضعن اولادهم للتعليم حبًا في تعليم أبنائهن وأن يكونوا أوضاعهن افضل منهن وتاهيلهن لمستقبل أفضل والتسلح بالعلم .

- كما حرصن علي حضور أبنائهن بمدارس الفصل الواحد وعدم تغييبن بل وتشجيعهن علي الألتزام بالمدرسة بقدر الاستطاعه ، رغم ان هذا الألتزام بالقيد التعليمي مسقط وغير مفعّل من

الدفعه الثانية الثالثة بنسبة (69%) و بنسبة (31%) فقط من المرحلة الاولي المطبق عليهم شرط القيد التعليمي بإحدي المدارس.
وأخيراً جاءت عبارة " يتعلم أبني حرفه تعود عليهم بالنفع في المستقبل " في الترتيب الحادي عشر وبقوة نسبية (65.1%) ، وقد يرجع ذلك إلي :

- لم تكن جميع المدارس متلزمة بتطبيق النشاط الخاص بتعليم حرفه للطفل تتناسب مع طبيعة مجتمعه فهناك بعض مدارس الفصل الواحد بالنجوع والقرى كانت متميزه بتقديم هذا النوع من النشاط وهناك مدارس لم تكن مفعول بها هذا النشاط من الأساس وعليه هي غير مدرجة بالمناهج التعليمية في المدارس الحكومية وبالتالي يعتبر هذا التفاوت من أهم اسباب ضعف هذا العنصر .

وعليه توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى فاعلية المشروع في ضمان استمرارية الأطفال في التعليم بالمدارس المجتمعية ككل كما تحدده المستفيدات بلغ قوته نسبية (90.6%) وهو مستوى مرتفع.

التوصيات:

وعليه تستخلص الباحثة بعض التوصيات التي تدعم وتعزز التعليم المجتمعي لتحقيق أقصى فاعلية لتلك المدارس المجتمعية :

- ينبغي الاهتمام بالتعليم لتحقيق ما ناشدت به استراتيجية 2030 و بناء قدرة المدارس للإدارة نفسها بطريقة يتزايد فيها اعتمادها علي تعبئة مواردها من خلال مشاركة المجتمع المحلي .

- رغم مرونة التعليم المقدم للطلاب من خلال المسيرات للتعليم والمعلمات وتحسن مستوى الخدمة التعليمية المقدمة في المدارس المجتمعية إلا أنه يجب أن يكون هناك رقابة وزارية علي التعليم المقدم وأن يكون هناك إطار منهجي محددة لا يخرج عنها التعليم لتقدم منتج تعليمي متميز معاصر مواكب للتطورات ويؤهل الطالب للتعامل مع المجتمع المحيط وأنقال مهاراته وإمكانياتها لتوظف وتخدم المجتمع المحلي .

- تعزيز الروابط القائمة بين التعليم المجتمعي وسوق العمل من خلال تعديل المناهج لتتصل بسوق العمل وأن تعد كل مؤسسة من مؤسسات التعليم المجتمعي التشاور مع أرباب العمل المحليين لكي تكون رسالة المؤسسة واضحة وتمتيزة لتحدد نطاق ما تقدمه من تعليم ومجال تركيزه والتوقعات المنتظرة من أدائها لتوفير الموارد البشرية التي تأهلها للتناسب مع السوق

- دخول وزارة التربية والتعليم في شراكات مختلفة مع العديد من الهيئات المحلية والدولية لوضع وتنفيذ خطط لتحويل المدارس إلي نمط المدارس المنتجة بمعنى أن تتبني المدرسة أحد المشاريع التنموية لتدر لها الدخل وتفيد بها المجتمع المحلي المحيط بإنشاء وحدة إنتاجية بكل مدرسة

يمكن أن تقوم باستغلال الخامات البيئية وتوظيف مشروعات الأمهات في خدمة مصالح المدرسة او تسويق للأشغال التي تقوم بها الأمهات) وأن يلحق بكل مدرسة منفذ للتسويق والتوزيع وتقديمها للجمهور وبيعها.

- العمل علي تحسين نظرة المجتمع للتعليم المجتمعي، وتقليص الفجوة بين التعليم العام والتعليم المجتمعي .
- قيام الأعلام بتهيئة مجتمعية للتوعية بجهود التعليم المجتمعي لمواجهة ظاهرة التسرب التعليمي .

المراجع

- 1- الجوهري، عبد الهادي (2000) : أسس علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- 2- دستور جمهورية مصر العربية، 2014 .
- 3- الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد (٢٠١٥) : وثيقة معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي، بالاشتراك مع يونيسيف (ب)، الإصدار الأول.
- 4- يومي، عبد الله محمد (2009): حوكمة التعليم المجتمعي في ضوء أهداف داکار ٢٠٠٠، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي السابع لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس- مايو، كلية الخدمة الاجتماعية حلوان.
- 5- الطاهر، رشيدة السيد أحمد (٢٠١٠) جودة بعض مؤسسات التعليم المجتمعي التابعة للمنظمات غير الحكومية في مصر، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي لمركز لتعليم الكبار بجامعة عين شمس أبريل.
- 6- منصور، سميرة (2013) متطلبات تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع في ضوء المدرسة المجتمعية، دراسة ميدانية في مدارس التعليم العام والخاص بمدينة دمشق، مجمع جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، المجلد: 4، العدد الثاني، دمشق: الجمهورية العربية السورية.
- 7- رشوان، محمد أحمد حسين (2016) نموذج مقترح لتقويم مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية، كلية التربية، جامعة سوهاج.
- 8- أهداف الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030، محور التعليم
- 9- إحصائيات مؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي، قطاع الفيوم من 2017 - 2020
- 10- وزارة التضامن الاجتماعي (2017): قرار رقم (352) الصادر بتاريخ 7/9
- 11- (الكتاب السنوي لوزارة التربية والتعليم، 2021/2022).
- 12- مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، الجزء الأول والثاني، ط 2.
- 13- بورقية، شوقي (2000) : التمييز بين الكفاءة والفاعلية والأداء، ورقة عمل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر .
- 14- الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد(أ) (يناير ٢٠١٥) : وثيقة معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي، بالاشتراك مع يونيسيف (ب)، الإصدار الأول ص 16.
- 15- إحصائيات مؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي (2022) .
- 16- سعود بن ضحيان الضحيان، عزت عبد الحميد محمد حسن: معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS 10 (الرياض، سلسلة بحوث منهجية، 2002) ص: (247).

- 17- الصبغ ، ايمان محمد شوقي (2019) : تعليم الفرصة الثانية في مصر ، استراتيجية مقترحة في ضوء التوجهات العالمية ، المركز القومي التربوية والتنمية ، المجلد السادس والعشرون ، العدد 120 - يوليو
- 18- إدارة التعليم لمدينة نيويورك "NYCDOE"(2019): التوقعات السلوكية لعموم المدينة لدعم تعلم التلاميذ للصفوف من صف الروضة إلى الصف الخامس يشمل ذلك لائحة حقوق ومسؤوليات التلميذ وقواعد الانضباط الخاصة بالتلاميذ من صف الروضة إلى الصف الثاني عشر، سبتمبر، ايلول .
- 19-Fratt, L. (2006). Growing Community School These Schools Deliver Academic Improvement, Increased Attendance and Reduced Mobility. Magazine article from District Administration
- 20-Kelly. P Suzanne.(2011) Assessing the Effectiveness of the Community School Model in Closing the Achievement Gap for Low Income Students of Color: A Case Study. Master Thesis of Science in Educational Leadership, Minnesota State, University, Mankato, Mankato, MN 5600
- 21-Shillin (2009): Universal Primary Education and its Significance for Rural Development in China.
- 22-Price, James L (1968): Organizational Effectiveness, an inventory of propositions, Richard d Irwin, Inc, Homewood, Illinoisd., nesota State, University, Mankato, Mankato.
- 23-R.Hall, Organisation (1972): structure and process, New Jersey Prentice Hall
- 24-Bloodworth, Michelle. (2008). Latino Parent Participation In community School Programs, proquest dissertations and theses; pg.n/a, UMI number: 3316712, university of Illinois at Chicago:USA.
- 25-Hiebert, Richard W(2006). The Education Of Children From Poverty: descriptive Case Study Of a Public school and a Community School, proudest dissertations and theses;(PQDT), pg.n/a, UMI number:25, university of Saskatchewan,Canada
- 26-Amendt, Ted.(2008). Involvement To Engagement: Community Education Practices In A Suburban Elementary School And An Inner-City Community School, A Thesis Submitted To The College Of Graduate Studies And Research In Partial Fulfillment Of The Requirements Of The Degree Of Master Of Continuing Education In The Department Of Educational Foundations University Of Saskatchewan , S7n 0x1, Saskatchewan: Canada.